

خصخصة التعليم الجامعي في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030 " تصور مُقترح "

د. محمد بن عثمان الشبتي

أستاذ الإدارة والتخطيط التربوي المشارك

قسم الإدارة التربوية والتخطيط، كلية التربية، جامعة أم القرى

المستخلص: هدفت الدراسة إلى الكشف عن الإطار المفاهيمي لكل من خصخصة الجامعات، ورؤية المملكة العربية السعودية 2030، وتقديم تصور مُقترح لخصخصة التعليم الجامعي في ضوء رؤية 2030، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي المعتمد على أسلوب تحليل واستقراء الأدبيات السابقة ذات العلاقة بخصخصة الجامعات وما ورد في رؤية المملكة 2030، وخلصت إلى نتائج منها: تختلف الرؤية للخصخصة باختلاف الآثار المترتبة عليها سواءً أكان ذلك تأييداً أم نفيًا، وتكتسب خصخصة الجامعات أهميتها من المساهمة في دفع حركة النمو الاقتصادي، وتلبية احتياجات سوق العمل، ورفع جودة الخدمات المقدمة، وتحدّد سلباتها في اهتمام بعضها بالأرباح على حساب العملية التربوية، ومُخالفتها لسياسة الدولة التعليمية، وضعف الموازنة بين ما تقدمه الجامعات الخاصة وبين سوق العمل، وتحدّد إيجابياتها في تلبية الاحتياج المتزايد من المواطنين على الجامعات، وتوفير فرص للتدريب المهني متعدد التخصصات، وضمانها للعدالة الاجتماعية، وتصميم إطار تنظيمي تواءم ومُتطلباتها، وفرض رقابة على المؤسسات القائمة بالخصخصة لضمان تقديم خدمة متميزة، وضرورة التقييم المستقبلي للخصخصة بهدف تجسير الهوة بين واقعها والمأمول منها، وركز التصور المقترح لخصخصة التعليم الجامعي في ضوء رؤية المملكة 2030 على تلبية الطلب الاجتماعي للتعليم العالي مع التركيز على نوعية المخرجات، وتوفير الدعم السياسي لخصخصتها بعيداً عن التدخلات في شئونها الداخلية، والتعاون مع الجامعات الأجنبية كمزود خبير للخدمة وكُمستثمر خارجي، وربط إدارتها بشريك مُحترف لجلب مُستثمرين جادين، وتوفير النزاهة والشفافية عند تطبيقها.

الكلمات المفتاحية: الخصخصة، الجامعات السعودية، رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

Privatization of university education in light of the Kingdom of Saudi Arabia's 2030 vision "a proposed scenario"

Dr. Mohammad Othman Althubaiti

Associate Professor of Administration and Educational Planning

Educational Administration and Planning Department, College of Education, Umm Al-Qura University

Abstract: This research aims to exploring: the conceptual framework for the privatization of universities, the conceptual framework for the vision of the Kingdom of Saudi Arabia 2030, and providing a proposed perception for the privatization of university education in the light of the vision of the Kingdom of Saudi Arabia 2030. The researcher employed the descriptive method using one of the qualitative research tools, which is the analysis and induction of previous literature related to privatization and what was mentioned in Saudi Vision 2030. The research concluded that the vision of privatization varies depending on its effects, whether in support or denial. The privatization of universities gains its important from contributing to economic growth and meeting the needs of the labor market, and improving the quality of services provided. The disadvantages of the privatization of universities are determined in the interest of some universities of the profits at the expense of the educational process, and contrary to the state educational policy, the lack of alignment between the private universities presents and the labor market. The advantages of privatizing universities are determined in meeting the growing need of citizens for universities, providing opportunities for vocational training and interdisciplinary courses, cooperating with foreign universities while ensuring privatization of social justice for all, designing a regulatory framework that is compatible with the requirements of privatization, imposing supervision on the privatization institutions to ensure the provision of a distinguished service at all levels, and the necessity of future evaluation of privatization to bridge the gap between reality and expectation. The proposed perception for the privatization of university education in the light of the Kingdom's Vision 2030 focused on a number of procedures, including: meeting the social demand for higher education with a focus on the quality of outputs, the availability of political support for the privatization of universities away from interference in their internal affairs, cooperating with foreign universities as an expert service provider and as an external investor, linking the privatization administration with a professional partner in the same field to attract serious investors, and the availability of conditions and standards of integrity, transparency and governance when implementing the privatization of universities.

Key words: Privatization, Saudi Universities, Saudi Vision 2030.

المقدمة

لا يخفى على المتخصصين والمهتمين بالشأن التعليمي أن الجامعات تُعد بيوت خيرة لكافة مؤسسات المجتمع الأخرى؛ نظراً لما تتضمنه من معارف ضمنية تتمثل في أنظمتها ولوائحها الداخلية ووثائقها التي تُعد مصدراً معرفياً لمن رغب الاستفادة، ناهيك عن المعارف الظاهرة التي يجدها الباحث في إنتاجها العلمي والاستشارات البحثية لكوادرها البشرية المؤهلة تأهيلاً عالياً.

لذا فإن التعليم الجامعي أحد السبل الضرورية لاكتساب المعرفة، وتحقيق متطلبات سوق العمل، ودعم مسار التنمية البشرية في الدولة؛ كونه ركيزة التقدم في مختلف المجالات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية، وتُعد خصخصة التعليم الجامعي أحد التجارب الناجحة؛ لتلبية حاجات المجتمع، ودعم الاقتصاد الوطني وبما أن التعليم العالي أحد مكونات القطاع العام الذي كان يعد الأساس في عملية التنمية، إلا أنه منذ نهاية السبعينيات أصبح القطاع العام يمثل عبئاً كبيراً على الاقتصاد المختلفة لسبب تدني مستوى الكفاءة وتدهور النوعية وتفاقم الخسائر المالية التي أثقلت كاهل الموازنة لعامة الدولة، لذا اعتبرت الخصخصة جزءاً من عملية التصحيح الاقتصادي التي فرضتها المؤسسات التمويلية الدولية وأملت الظروف الاقتصادية الصحية في الدول النامية من جهة أخرى. (الحبيبي والسيد وعبد المنعم، ٢٠١٣، ص ٣٩٥)

وتُعدُّ الخصخصة من مفاهيم علم الإدارة والاقتصاد حيث استخدمه عالم الإدارة الأمريكي "بيتر دركر Pater Durker" لأول مرة عام ١٩٦٨ في دراسة أعدها حول جدوى الأداء الخاص للخدمات العامة، حيث روج في دراسته لفكرة عدم قيام الدولة بأعمال يمكن أن يقوم بها القطاع الخاص، وبدأت الحكومات الأمريكية في تطبيق الفكرة من خلال دعم القطاع الخاص في الإدارة وإعداد الميزانيات. (محمد، ٢٠١٠، ص ١٤)

وتكشف تقديرات منظمة اليونسكو بحسب زيتون (٢٠١٣) عن تصاعد الاتجاه نحو الخصخصة في مؤسسات التعليم، حيث يُقدر أن مؤسسات التعليم العالي الخاصة تستوعب حالياً نحو ٣٠% من إجمالي عدد الطلاب في العالم، وبينما لم يكن لدى كثير من الدول مؤسسات تعليم عالٍ خاصة منذ ربع قرن مضى، نجد أن القليل منها الآن هي التي لا يوجد فيها هذه النوعية من المؤسسات، ويتوقع التقرير ارتفاع مساهمة مؤسسات التعليم العالي الخاصة على مستوى العالم في المستقبل، نتيجة للتزايد الكبير المنتظر في عدد الطلاب من (٩٧) مليوناً عام (٢٠٠٠) إلى (٢٦٢) مليوناً عام (٢٠٢٥)، وهي زيادة وفقاً للتقرير يصعب استيعابها بواسطة مؤسسات التعليم العالي العامة وحدها. وكسبت الخصخصة أهميتها كما ذكر حسين (٢٠١٢) من "تطبيق حكومة المحافظين في بريطانيا وحزب الجمهوريين في أمريكا عام ١٩٨٠م لبرنامج تحويل مشروعات وأنشطة القطاع العام إلى القطاع الخاص". (ص ٧١)

وبناء على ذلك يعول على خصخصة الجامعات السعودية المساهمة في دفع حركة النمو الاقتصادي، وتحقيق رؤية المملكة (2030) التي "دعمت تنويع الاقتصاد وتوليد فرص العمل، ورفع جودة الخدمات من خلال تخصيص القطاعات الحكومية عبر ثلاثة محاور: المجتمع الحيوي، والاقتصاد المزدهر والوطن الطموح، تتكامل وتتسق فيما بينها لتحقيق الأهداف" (ص١٣)، وتؤكد دراسة عبد المجيد (٢٠٠٠) على نجاح الخصخصة لتحقيق مستقبل أفضل للتنمية، ويرتبط ذلك بوضع ضوابط ومعايير تحكّم عملية التحول، وتقلل من آثارها السلبية. ويؤكد حسين (٢٠١٢) على أن الخصخصة كمفهوم ليست غايةً في ذاتها بل هي وسيلة لرفع كفاءة أداء الاقتصاد بشكل عام؛ بهدف تحقيق زيادة الإنتاجية للأفراد والنمو للقطاعات. (ص٧٣)، ولكن لا يمنع من إيجاد مناخ تنافسي مع التعليم العالي الحكومي عن طريق فتح المجال للقطاع الخاص من الاستثمار في التعليم العالي. (علي، ٢٠١١، ص٦٧)

مشكلة الدراسة

تواجه الجامعات السعودية تحديات عصر العولمة والمعلوماتية، وزيادة الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل؛ لذا جاءت الحاجة كما ذكر الزهراني والحري (٢٠١٦) إلى خصخصة التعليم الجامعي؛ لرفع كفاءة العملية التعليمية، وإيجاد واقع تعليمي جديد ونوعي؛ والذي أكدته حمرون (٢٠٠٩) بتمتع القطاع الخاص بإمكانيات هائلة لتقديم الخدمة الأفضل، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار أن التعليم العالي الجيد النوعية يتوقع أن يكون لمنتجات محدودة وواضحة المعالم في جانبيين هما الجانب الإنشائي والجانب العلمي والتكنولوجي. (بدران، ٢٠١٥)

وهذا التوجه يعد توجهاً عالمياً حيث بيّن Philip (2009) أنه في أستراليا والصين طُلب خصخصة الجامعات الحكومية بهدف كسب مزيداً من مصروفات التشغيل عن طريق زيادة دخلها إضافة إلى تقديمها للاستشارات وخدمات البحوث وزيادة الروابط بين الجامعات والمؤسسات الصناعية. ورغبة في الأخذ بأحدث التوجهات التي تزيد من كفاءة الأداء توجهت الجامعات السعودية كما وضّح فرغلي (٢٠١٣) نحو خصخصة البرامج الأكاديمية لستة دواعي وهي: تحقيق ضغط المهام وندرة الكوادر المؤهلة وبطء نظام التوظيف الحكومي وطفرة الإقبال على برامج السنة التحضيرية وتهيئة الموجات لسوق العمل ولتوطئة الاعتماد القطاع الخاص ليكون مزود خدمة في التعليم العالي، وهذا ما ذكره العدواني (٢٠١٧) من جدية المنافسة بين الجامعات في تطبيق الخصخصة بهدف تحسين الجودة التعليمية البحثية، وتأكد هذا التوجه من أهمية إشراك المؤسسات وقطاعات الأعمال والأفراد في تمويل التعليم وتسهيل الإجراءات البيروقراطية بما يُشجع على الاستثمار في التعليم وجلب المستثمرين (العتيبي، ٢٠١٨). ولعل الرؤية التي تبنتها المملكة لتكون خارطة طريق من الآن حتى العام 2030 وبينتها وثيقة الرؤية (٢٠١٦)

محمد النبتي: خصخصة التعليم الجامعي في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030....

تعكس الرغبة في الأخذ بالبدائل العملية وغير المرتهنة لمصدر الطاقة كعمول وحيد لموازنتها العامة بشكل عام والتعليم الجامعي بوجه خاص، حيث نص الهدفان السابع والثامن على التوالي من أهدافها الإستراتيجية فيما يخص وزارة التعليم على ذلك وهما تنويع مصادر التمويل وتحسين الكفاءة المالية لقطاع التعليم، ورفع مشاركة القطاع الأهلي والخاص في التعليم. وهذا ما أكدته دراسة حمرون (٢٠١٨) من ضرورة منح الجامعات حرية عقد شراكات استثمارية مع شركات داخلية وخارجية، ودراسة القريبي (٢٠١٧) التي توصلت إلى أن رأس المال الاجتماعي يساهم في رفع المستوى الاقتصادي من خلال زيادة نمو الإنتاج وخلق فرص تطبيقية جديدة، على أن يكون تطبيق الخصخصة في إدارة وتشغيل كافة جوانب الجامعات، والعمل على خفض الكلفة التشغيلية، والتوسع في إيجاد مصادر تمويل ذاتية" شركات، أوقاف، رسوم (الصالح، ٢٠١٨).

وبناءً على ذلك تتحدّد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: ما التصور المقترح لخصخصة التعليم الجامعي في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030؟ ويتفرّع منه الأسئلة التالية:

١. ما الإطار المفاهيمي لخصخصة الجامعات؟
٢. ما الإطار المفاهيمي لرؤية 2030؟
٣. ما التصور المقترح لخصخصة التعليم الجامعي في ضوء رؤية المملكة 2030؟

أهداف الدراسة

تهدف إلى الكشف عن:

١. الإطار المفاهيمي لخصخصة الجامعات.
٢. الإطار المفاهيمي لرؤية المملكة العربية السعودية 2030.
٣. تقديم تصور مقترح للتعليم الجامعي في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

أهمية الدراسة

١. التأكيد على دور القطاع الخاص في تحقيق الأهداف الإستراتيجية لبرنامج التحول الوطني 2020
٢. يأمل الباحث أن تكون هذه الدراسة إضافة علمية لأصحاب القرار حول أبرز ملامح خصخصة الجامعات السعودية في ضوء رؤية المملكة 2030.
٣. تتزامن هذه الدراسة مع توجّه وزارة التعليم للمساهمة في تحقيق رؤية المملكة 2030.
٤. تفعيل نظام الجامعات الجديد الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٢٧ وتاريخ ١٤٤١/٣/٢هـ

حدود الدراسة: يقتصر تطبيقها على:

الحدود الموضوعية: تصور مُقترح لخصخصة التعليم الجامعي في ضوء رؤية المملكة 2030.

الحدود الزمانية: تم إعداد هذه الدراسة خلال عام ١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م.

منهجية الدراسة: تم استخدام المنهج التحليلي القائم على تحليل واستقراء الأدبيات السابقة ذات العلاقة بخصخصة الجامعات، وما ورد حول رؤية المملكة 2030، ودراساتها بأسلوب مُتعمق بهدف استنباط أحكام يُمكن عن طريقها إجراء تعميم لها يُساهم في حل مُشكلة الدراسة.

مصطلحات الدراسة

تحدّد مصطلحاتها في:

خصخصة التعليم الجامعي: تُعرّفها لميا عبدالعزيز (٢٠١٥) بأنها "إخضاع الخدمة التعليمية المقدمة بعد المرحلة الثانوية لآليات السوق أيّاً كان المصدر المقدم لهذه الخدمة - جامعة حكومية، معاهد عليا أو متوسطة حكومية أو خاصة، جامعات خاصة أو أجنبية-" (ص ٦٧)

وتعرفها الدراسة إجرائياً بأنها: نقل ملكية الجامعات السعودية من الدولة إلى القطاع الخاص؛ لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

رؤية المملكة 2030؛ تُعرّفها وثيقة رؤية المملكة 2030 بأنها "رؤية وطنية بنيت على ثلاث ركائز هي العمق العربي والإسلامي وقوة استثمارية رائدة ومحور ربط القارات الثلاث ولها ثلاثة محاور تمثل في مجتمع حيوي واقتصادي ومزهر ووطن طموح". (ص ٣)

الجامعات السعودية هي؛ مؤسسات أكاديمية يلتحق بها الطلبة بعد استكمال تعليمهم الثانوي.

الإطار النظري للدراسة

١- الإطار المفاهيمي للخصخصة

مفهوم الخصخصة

شاع مصطلح الخصخصة كما ذكر عبدالعزيز (٢٠١٥) في أواخر سبعينيات القرن العشرين، وقد تعددت الكلمات التي استخدمت لترجمة كلمة Privatization؛ حيث أطلق عليها كلمة الخوصصة والاستخصاص، والمخاصصة، والتخصيص، والخصخصة وهي الأكثر تداولاً في الكتب والدراسات. إلا أن حسين (٢٠١٢) حدد ما أكسب الخصخصة أهميتها هو البرنامج الشامل الذي نفذته حكومة المحافظين في بريطانيا بزعامة ما مارجريت تاشر وحزب الجمهوريين في أمريكا عام ١٩٨٠م، وتمثّل كما أوضح محمد وتهامي (٢٠١٠) في "تحوّل الملكية من القطاع العام "الحكومة" إلى القطاع الخاص، ويُشار إلى التحوّل المعاكس لبعض المسؤوليات من القطاع الخاص إلى

محمد النبتي: خصخصة التعليم الجامعي في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030....

القطاع العام". (ص ١٧٣) وهذا لا يعني أن الخصخصة هدفاً في حد ذاتها، بل وسيلة لزيادة كفاءة الأداء الاقتصادي بما يكفل زيادة الإنتاج والإنتاجية (حسين، ٢٠١٢).

مفهوم الخصخصة في التعليم الجامعي

ويُعرفها الشعراوي (٢٠١٠) بأنها "السماح بإنشاء مؤسسات للتعليم الجامعي مملوكة لأفراد أو شركات أو هيئات غير حكومية لا يكون هدفها أساساً الربح، وإن لم يمنع هذا أن يكون لها عائدها الاقتصادي للقائمين على إنشائها والاستثمار فيها وأن تستهدف هذه الجامعات نفس الأهداف التي تقصدها الجامعات الحكومية". (ص ٨٩)

وعرّفها الزهراني (٢٠١٩) بأنها "قيام القطاع الخاص بتمويل وإدارة الجامعات السعودية أو البعض من أنشطتها وفق رؤية 2030؛ لتحقيق جودة المخرجات التعليمية والتنافس والريادة الجامعية للجامعات السعودية بين الجامعات العالمية، وتخفيف الأعباء المالية على الدولة من خلال التعاقد بين الجامعات والقطاع الخاص تحت إشراف الدولة". (ص ١٣٩)

دوافع الخصخصة: تتحدد دوافع الخصخصة في: (عبد الرحيم، ٢٠١٠، ص ٤٤-٤٥)

١- الدافع الاقتصادي

تشير الأدلة بشكل متزايد إلى أن الأنظمة الاقتصادية الحرة التي تعتمد على آليات السوق والمنافسة تزيد من الكفاءة وترفع فاعلية ومعدلات الأداء، وتزيد من الجودة، وتضمن تقديم خدمات بأسعار مقبولة

٢- الدافع المالي

تعاني كثير من الدول من الأعباء الملقاة على عاتق الميزانية العامة، وتحاول تخفيض الإنفاق العام بقدر الإمكان، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا من خلال تخلص الدولة من الأنشطة العامة وتحويلها إلى القطاع الخاص، ولذلك فإن الخصخصة تهدف إلى تخفيف الإنفاق العام على الدولة.

٣- الدافع السياسي والقانوني

تؤدي الخصخصة في ظل أسواق مفتوحة إلى القضاء على الشعارات السياسية الرنانة، كما يتميز القطاع الخاص بأنه الأقدر على إبعاد السياسيين من استخدام مراكزهم لتحسين صورهم وفي ظل الخصخصة يتحرر القرار الإداري من سيطرة الأجهزة الحكومية بما يضمن مرونة العمل الإداري وعدم تقيده بموافقات أو اعتمادات أو توقيعات أو غيرها من القيود المفروضة، كما يتحرر العمل الإداري في سعيه إلى المخاطرة والمغامرة في مجال الأعمال لأن الابتكار والتطوير يحتاج إلى مناخ من الحرية.

٤- الدافع الاجتماعي

يرى البعض أن الخصخصة ربما تكون الوسيلة المناسبة لتحقيق المزيد من الحرية الشخصية، وإيجاد الحافز الذاتي على الإنتاج، والقضاء على السلبية، وتحقيق انضباط في السلوك داخل مجالات العمل، والقضاء على التلاعب الاجتماعي في صورة المحسوبية.

وحددت مبررات الخصخصة في البلدان النامية في: (علي وآخرون، ٢٠١٣، ص ص ٤٠٢-٤٠٣)

١. السعي للتخلص من الفساد السائد في القطاع العام نتيجة انخفاض مستوى إنتاجيته.

٢. عجز مؤسسات القطاع العام عن مواكبة التقدم التكنولوجي.

٣. تدني مستوى الخدمة المقدمة من مؤسسات القطاع العام بسبب ضعف الرقابة.

٤. تهاؤل قدرة الحكومة على التوسع والإنشاء.

أنماط الخصخصة

لا توجد كما بيّن صعب (٢٠١٨) استراتيجية واحدة تتبع في مختلف الظروف، فما قد يكون مناسباً لأهداف معينة يمكن أن يكون غير مناسب لأهداف أخرى، لذا فإن الطريقة التي تنتهجها للخصخصة مهمة لنجاحها، ولكن أشهر أنماطها يتمثل في: (سالي، ٢٠١٠، ص ص ٦٢-٦٣)

١. التعاقد؛ ويتم عن طريق توقيع المؤسسات التعليمية عقوداً مع جهات خاصة بهدف إمدادها ببعض الخدمات المساندة مثل النقل والصيانة.

٢. نظام القسائم؛ بحيث تدفع الحكومة قيمة محددة وتترك الحرية للأهل باختيار المؤسسة التي يلتحق بها أبنائهم، وفي حال طلب المؤسسة زيادة مالية يتحمل الأهل الفرق في التكلفة.

٣. الإحلال؛ ويعني إسناد إدارة المؤسسات التعليمية إلى مؤسسات خاصة مقابل رسوم تدفعها الحكومة.

٤. المعاهدة؛ وتقوم باتفاق الحكومة ومؤسسات التعليم على منح المؤسسات التعليمية أداء مهام محددة بهدف الاستقلال في الأنظمة والميزانية والتحرر من قيود الدولة.

٥. رصيد الضرائب؛ بحيث يُقتطع حساب الضرائب من الأسر التي لديها طلاب في سن الدراسة بهدف الاستفادة منها في دفع رسوم التعليم.

أما أنماطها في التعليم الجامعي فيمكن تحديدها في: (محمد، ١٦، ٢٠١٠)

١. إصدار سندات مالية تُشبه أوراق الائتمان لحصول العمال على التعليم الجامعي في أي مؤسسة.

٢. حقوق الامتياز؛ وتعني منح المنظمات الخاصة حق احتكار توفير الخدمة الجامعية بتكلفة أقل.

٣. بيع أو تحويل الأصول الحكومية إلى القطاع الخاص.

٤. الحصول على هبات وتبرعات من منظمات غير حكومية للإنفاق على التعليم الجامعي.

محمد النبتي: خصخصة التعليم الجامعي في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030....

١. خصخصة كاملة؛ وفيها تُعطي الحكومة الصلاحيات كاملة للقطاع الخاص بإنشاء وإدارة وتمويل المؤسسات دون تقديم أي إعانة من الدولة.
٢. خصخصة مُعتدلة؛ وفيها تسمح الحكومة للجهات الأهلية بإنشاء مؤسسات تعليمية مع وجود دعم ومُساندة من الدولة، ويتولى القطاع الخاص إدارتها.
٣. خصخصة بسيطة؛ وتتولى الدولة فيها مسؤولية إنشاء وتمويل المؤسسات التعليمية، مع الاستعانة بمصادر التمويل الخاصة والأهلية.

الآثار الناتجة عن تطبيق سياسة الخصخصة

١- الآثار الاقتصادية

- (أ) الآثار الاقتصادية الإيجابية: ويمكن حصرها في: (أبو يونس، ٢٠١٧، ص ٢٢٨-٢٣٠)، صعب، (٢٠١٨، ص ١١٧، ٦٣-١١٨)، (رجب، ٢٠٠٠، ص ١٥٢)، (عبد الرزاق، ٢٠٠٢، ص ٨٦)، (محمد، ٢٠١٠، ص ١٥١-١٥٧)
- الإصلاح الاقتصادي الشامل؛ شريط الالتزام الحكومي المعلن لتطبيق الخصخصة من خلال بيان الدوافع والأهداف للرأي العام، وتهيئة الجو المناسب للاستثمار.
- اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية وتعبئة المدخرات الوطنية وتخفيف عبء المديونية الخارجية.
- زيادة نسبة عائدات الخصخصة من الناتج المحلي ودورها في تحسين الموارد المالية.
- تهدف الخصخصة إلى زيادة الأهمية بالنسبة للقطاع الخاص، مما يؤدي إلى سيادة نمط الملكية الخاصة، وبالتالي تحول النظام الاقتصادي إلى نظام رأسمالي، وبذلك تصبح الخصخصة هي أداة مهمة في تحول النظم الاقتصادية.
- تحسين قطاع الحركة المالية.
- تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة: حيث تم من خلال تنفيذ سياسة الخصخصة السيطرة على عجز الموازنة العامة للدولة، ونتج عن ذلك الانخفاض التدريجي في معدلات التضخم، وهذا يُعد تغييراً مناسباً ومقياساً لمدى نجاح برنامج الخصخصة.
- زيادة إنتاجية العمل: وترتب على تطبيق برنامج الخصخصة في قطاع الأعمال العام زيادة الإنتاجية للعامل في صورة حقيقية.
- زيادة متوسط أجور العمال في القطاع العام: وتُعد الأجور من المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر

على معظم أوجه النشاط الاقتصادي، حيث يعكس مستوى الأجر الحقيقي مستوى معيشة الأفراد.

- زيادة مستوى التقدم التقني: تُعد الكثافة الرأسمالية من العوامل المؤثرة على إنتاجية العمل، ومن ثم زيادة التقدم التقني في المشروعات المخصصة مما انعكس بدوره على أجور العاملين بالدولة.
- تسهيل إجراءات الاستثمار ومنح حوافز ضريبية وإلغاء الامتيازات لوحدات القطاع العام.
- الحد من الاقتراض وإمكانية إعادة تخفيض الإنفاق.

(ب) الآثار الاقتصادية السلبية للخصخصة؛ ومنها زيادة أسعار الصرف وتضخم الأسعار وتأثير الاستثمارات المحلية والأجنبية، والعمالة وسياسة التشغيل، وانخفاض معدل نمو التوظيف بالحكومة والقطاع العام، وعدم التخصيص الأمثل لحصيلة بيع شركات قطاع الأعمال العام مما يؤدي إلى تدني الدخل الحقيقي للأفراد، وارتفاع أسعار السلع والخدمات وأثمانها.

٢- الآثار الاجتماعية

(أ) الآثار الاجتماعية الإيجابية وتمثل في:

توسيع قاعدة الملكية والمشاركة الفاعلة في المجتمع.

التأكيد على أن ثمة مسؤوليات اجتماعية لا يُمكن للقطاع الخاص القيام بها، بل هي مسؤولية القطاع الحكومي. العدالة الاجتماعية: ومن أبرز الآثار الإيجابية للخصخصة فيما يختص بالعدالة الاجتماعية، تقريب الفوارق بين طبقة العمال وطبقة الملاك بما تتيحه الخصخصة من اشتراك العمال في الإدارة وشراء نسبة من أسهم الشركات، وبالتالي تملكهم في المشروعات التي يعملون بها مما يؤدي إلى زيادة خلق مصادر دخل إضافية لهم، بجانب الأجور، مما يخلق شعوراً عاماً بالأطمئنان والاستقرار الاجتماعي.

العمالة: لا يعني اقتتان مفهوم الخصخصة بالاستغناء عن العمالة، فالخصخصة إن أدت إلى تخفيض العمالة في الفترة القصيرة، فهي ستؤدي في الفترة الطويلة إلى زيادة العمالة، وتحسين مستوى معيشتهم نتيجة زيادة التوسع والكفاءة، حيث تنتقل العمالة غير المنتجة إلى الاستثمارات الجديدة، ويؤدي إعادة التوزيع إلى رفع الإنتاجية وزيادة الأجور الحقيقية في كل من المشروع الذي تم خصخصته.

البطالة: وعلاجها هو المقياس الحقيقي لنجاح سياسة الخصخصة، فلا يكفي الإشارة إلى معدل التضخم أو إلى ثبات سعر العملة، أو تحسين العجز في ميزان المدفوعات؛ لأن ذلك بعيد كل البعد عن اهتمامات المواطن العادي الذي يسعى قبل كل شيء إلى الحصول على عمل شريف يحفظ له كرامته.

نقابات واتحادات العمال: سيكون تأثير النقابات واتحادات العمال بعد الخصخصة أقوى مما كان عليه، بسبب

عدم سيطرة الحكومة عليها، لأن أغليبتهم ينتمون لمشروعات خاصة تبعدهم عن الروتين الإداري والسيطرة الحكومية، إضافة إلى تملكهم لجزء من أسهمها، مما يعطيهم إمكانات أقوى ودوراً أكبر.

سياسة التعليم: إنّ الخلل بين سياسات التعليم واحتياجات سوق العمل يأتي نتيجة عدم الربط بين سياستي التعليم والتدريب، بالإضافة إلى سياسات التوظيف المطبقة منذ فترة طويلة، والمعتمدة على ضمان فرص عمل لكل خريج ومتسرب من مراحل التعليم، خلق عجزاً وفائضاً في معظم القطاعات الاقتصادية عموماً، وشركات الأعمال الجديدة تحديداً، لذا كان لزاماً على الخصخصة تبني أسلوب التدريب، وربطه باحتياج السوق لإصلاح هذا الخلل.

(ب) الآثار الاجتماعية السلبية للخصخصة، فتتمثل في ارتفاع تكاليف المعيشة للمواطنين؛ مما يؤدي إلى تدهور مستواها بالنسبة للطبقة الفقيرة والمتوسطة من خلال تركيز الثروات في أيدي شريحة اجتماعية محدودة، وتعميق التفاوت في الدخل بين اللذين يملكون واللذين لا يملكون، وكذلك التفاوت بين الرأسماليين والعمال، ومحاولة الرأسماليين تراكم أرباحهم على حساب العمال، خاصة في ظل التحلل من كثير من التشريعات العمالية المتعلقة بالأجور، والفصل من العمل وشروطه، مما يؤدي إلى انهيار مصالح محدودي الدخل في المجتمع، واتساع نطاق البطالة في المجتمع.

ويمكن استخدام ثلاثة مقاييس لتقييم آثار الخصخصة وهي (حسين، ٢٠١٢، ص ٧٧)

١. ما كان متوقفاً أن يحدث في فترة ما بعد الخصخصة.
 ٢. ما حدث في فترة سابقة.
 ٣. ما كان ممكناً أن يحدث في حال لم تتم الخصخصة.
- وتتحدد سلبيات الخصخصة بالجامعات في: (البرقاوي، ٢٠٠٦، ص ٧-٨)، (الرباعي، ٢٠١١، ص ١٠١)، (عبد العزيز، ٢٠١٥، ص ٢٣)، (الشريف، ٢٠١٨، ص ٢٠)
١. اهتمام بعض الجامعات بجني الأرباح على حساب العملية التربوية.
 ٢. مخالفة بعض الجامعات لأهداف الدولة وسياساتها التعليمية.
 ٣. ضعف الموازنة بين الأنواع التعليمية التي تقدمها الجامعات الخاصة وبين سوق العمل.
 ٤. قد يكون التعليم العالي خاص سبباً مباشراً في تدني مستوى التعليم العالي الحكومي.
 ٥. نزاع الجامعات الخاصة التعليم الجامعي من إطارها الثقافي الوطني نظراً لعلاقتها مع مؤسسات أجنبية.
 ٦. معارضتها لمبدأ تكافؤ الفرص.
 ٧. تنصل الدولة من مسؤولياتها الجوهرية والمتمثلة في تطوير التعليم العالي.
 ٨. الخوف من احتكار الأجنبي لمجال التعليم العالي.

٩. الممارسات غير القانونية وغير الأخلاقية في بعض الكليات.
١٠. الانتشار الواسع للتعليم العالي المفتوح عن طريق المراسلات.
١١. إحجام أعداد كبيرة من الالتحاق بالتعليم العالي نتيجة ارتفاع رسومه.

إيجابيات التخصصية

ركزت تقويمات التخصصية كما أوضحها صعب (٢٠١٨) على التغيرات في الإنتاج والاستثمار والقدرات وأظهرت هذه التقويمات على أن التخصصية متى ما سارت في الطريق الصحيح فإنها ستساهم بشكل واضح في تحسين الأداء ورفع مستوى النمو الاقتصادي والحد من تعاطف نسب البطالة وخلق فرص عمل، إضافة إلى توفير معايير النزاهة والشفافية والرقابة والمساءلة (الحبيبي والسيد وعبدالمعزم، ٢٠١٣)، وتمثل إيجابيات التخصصية للجامعات في: (عبد العزيز، ٢٠١٥، ص ٢٣)، المطلق، (٢٠١٧، ٢٨٤)، (حمرون، ٢٠٠٩، ص ٣٢)، (الشريف، ٢٠١٨، ص ٢٣)، (ناصر، ١٢٦، ٢٠١٧)

- تلبية الاحتياج المتزايد من المواطنين على الجامعات.
- توفير فرص للتدريب المهني والدورات متعددة التخصصات.
- التعاون مع الجامعات الأجنبية.
- المرونة في المناهج والتقييم مما يُحقق تجانس جودة الدرس.
- القدرة على المنافسة والريادة للجامعات على الصعيد المحلي والعالمي.
- التميز الإداري والتعليمي والبحثي.
- تحقيق مُستقبل يتميز بالجودة للتعليم العالي.
- تحقيق الكفاءة الداخلية والخارجية للجامعات.
- استقطاب القوى الاقتصادية واستثمارها في التعليم العالي.
- إرساء مبدأ حرية الاختيار بين الخدمات التعليمية المقدمة من الجامعات.
- الحد من هجرة الكفاءات المحلية بسبب التوسع في سوق العمل وازدياد فرص العمل.

٢- الإطار المفاهيمي لرؤية المملكة العربية السعودية 2030

تعتمد الرؤية كما جاءت في وثيقة الرؤية (٢٠١٦) على محاور ثلاثة هي: المجتمع الحيوي والاقتصاد المزدهر والوطن الطموح، وتتكامل هذه المحاور لتحقيق أهداف الرؤية، وبما أن الفاعلية والمسئولية مفهومان مُستهدفان للتطبيق في كافة المستويات؛ لذا سيركز في المحور الثالث على القطاع العام عن طريق تعزيز الكفاءة والشفافية

محمد النبتي: خصخصة التعليم الجامعي في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030....

والمساءلة وتشجيع ثقافة التمكين وهيئة البيئة المواءمة لكل من المواطنين وقطاع الأعمال والقطاع غير الربحي لتحتمل المسؤولية وأخذ زمام المبادرة في مواجهة التحديات واقتناص الفرص.

ويمكن استعراض أهداف الرؤية بحسب محاورها الثلاثة: (وثيقة الرؤية، ٢٠١٦، ص ص ١٤-٦٨)

١- المجتمع الحيوي، ويتضمن ما يلي:

- نخبنا وفق مبادئنا الإسلامية
- نعتز بهويتنا الوطنية
- نعيش حياة صحية
- نُحقق استدامة بيئية
- نبني شخصية أبنائنا
- نُراعي صحتنا
- نُسجّر طاقاتنا وإمكاناتنا لخدمة ضيوف الرحمن
- ندعم الثقافة والترفيه
- نطوّر مُدُننا
- نهتم بأُسْرنا
- نمكّن مجتمعتنا

٢- الاقتصاد المزدهر، ويتضمن التالي:

- نتعلّم للعمل
- نُنمي فُرصنا
- نُعظّم قُدْرَاتنا الاستثمارية
- نُخصّص خدماتنا الحكومية
- نُعيد تأهيل المدن الصناعية
- نرفع تنافسية الطاقة
- نتكامل إقليمياً ودولياً
- ندعم منشآتنا الناشئة والصغيرة والأسر المنتجة
- نستقطب الكفاءات التي نحتاج إليها
- نُطلق قطاعاتنا الواعدة
- نُحسِّن بيئة الأعمال
- نؤسس مناطق خاصة
- نُنشئ منصة لوجستية مميزة
- ندعم شركاتنا الوطنية

٣- الوطن الطموح، وتتبنى ما يلي:

- نتنهج الشفافية
- نتفاعل مع الجميع
- ندعم المرونة
- نتحمل المسؤولية في أعمالنا
- وتنوعت البرامج التي تعمل عليها الرؤية؛ حيث بدأ العمل في عدد منها هي:
- برنامج إعادة هيكلة الحكومة
- برنامج تحقيق التوازن المالي
- نحافظ على مواردنا الحيوية
- نلتزم بكفاءة الإنفاق بالتوازن المالي
- نتحمل المسؤولية في حياتنا
- نتحمل المسؤولية في مجتمعتنا
- برنامج الرؤى والتوجهات
- برنامج إدارة المشروعات

- برنامج مرجعة الأنظمة
- برنامج قياس الأداء
- بينما تسعى الرؤية إلى إطلاق مجموعة من البرامج التنفيذية ومنها:
- برنامج إعادة هيكلة الاستثمارات العامة
- برنامج رأس المال البشري
- برنامج التحول الوطني
- برنامج تعزيز حوكمة العمل الحكومي
- برنامج التوسع في التخصيص
- برنامج الشراكات الإستراتيجية
- وبحكم هدف الدراسة فسيتم التركيز على برنامج التوسع في التخصيص من حيث: (وثيقة برنامج التخصيص، ٢٠٢٠، ص ٧-١٠).
- ١- المفهوم: ويعني نقل ملكية الأصول من الحكومة إلى القطاع الخاص، أو إسناد تقديم خدمات حكومية معينة إلى القطاع الخاص.
- ٢- الركائز الذي يشملها نطاق البرنامج؛ وتتحدد في:
 - إرساء الأسس "القانونية/التنظيمية" وتشمل كل من تطوير الأطر التشريعية العامة للتخصيص، وتطوير الأطر التشريعية في القطاعات المستهدفة بالتخصيص.
 - إرساء الأسس المؤسسية، وتتحدد في: تطوير النهج التنظيمي لاكتشاف الفرص، تفعيل اللجان الإشرافية للتخصيص، تحديد استراتيجيات التخصيص ومؤشرات وآليات تحفيز التخصيص، وتمكين المركز الوطني للتخصيص، إنشاء مركز الابتكار للتخصيص.
 - توجيه مبادرات البرنامج الرئيسة؛ وتتحدد في المشاركة في اللجان الإشرافية للتخصص عن طريق المركز الوطني للتخصيص، مراجعة الاستراتيجيات الخاصة بكل قطاع والمبادرات التنظيمية، ومراقبة مدى التقدم المحرز في التنفيذ.
- ٣- أدوار الجهات المشاركة في حوكمة البرنامج؛ وتتمثل في:
 - اللجنة الإستراتيجية التابعة لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، وهي المرجعية الإدارية له، وتقدم الإرشادات بشأن أي قرار إستراتيجي أو حل المشكلات.
 - لجنة برنامج التخصيص؛ وهي المشرفة المباشرة على البرنامج، ولها صلاحية الموافقة على توصيات برنامج تحقيق الرؤية، وتقرير مدى الحاجة للتصعيد في حال ظهور مشكلات مرتبط به.
 - مكتب برنامج تحقيق الرؤية؛ وهو المسئول عن رصد التقدم المحرز فيه، ورفع التقارير حوله.
 - اللجان الإشرافية للتخصيص وفرق العمل؛ وهي المسئولة عن تنفيذه في كل قطاع.
 - المركز الوطني للتخصيص؛ وهو الممكن للتخصيص، ويضم مكتب برنامج تحقيق الرؤية، وتتلخص مهامه في

تقديم الخبرات للجان الإشرافية ولجان العمل، وصنّع السياسات.

الدراسات السابقة

١-الدراسات العربية

(أ) الدراسات المتعلقة بخصخصة التعليم الجامعي.

-دراسة الزهراني(٢٠١٩) وهدفت إلى التعرف على معوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء رؤية 2030، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وكانت الاستبانة هي أداة الدراسة، وتكونت عينة الدراسة من(٢٧٤) من القيادات الأكاديمية، وتوصلت إلى أن أبرز دوافع الخصخصة هو تعدد مصادر الدخل للاقتصاد الوطني وتخفيف الأعباء المالية عن الموازنة العامة للدولة، وأن أبرز المعوقات يتمثل في تباين أجور العاملين بين القطاع العام والخاص.

-دراسة الغامدي(٢٠١٩) وهدفت إلى تقديم تصور مُقترح لتحسين القدرة التنافسية للجامعات السعودية الناشئة وفق مُتطلبات خصخصة التعليم العالي، واستخدمت المنهج الوصفي، والاستبانة هي أداة الدراسة، وتكونت العينة من(٣٢٠) عضواً من أربع جامعات، وتوصلت إلى أن مُتطلبات خصخصة التعليم العالي هي منح الجامعات مزيداً من الاستقلالية الأكاديمية والمالية والإدارية.

-دراسة الشريف(٢٠١٨) وهدفت إلى وضع تصور مُقترح لمبررات ومحاذير خصخصة التعليم العالي، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وكانت أداة الدراسة هي الاستبانة، وتكونت عينة الدراسة من(٩١) من أعضاء هيئة التدريس وطالبات الدراسات العليا بكليتي التربية وإدارة الأعمال بجامعة الملك سعود، وتوصلت إلى موافقة أفراد عينة الدراسة على مبررات خصخصة التعليم العالي بدرجة عالية والمحاذير التي سوف تواجهها بدرجة متوسطة.

-دراسة العتيبي(٢٠١٨) وهدفت إلى معرفة تجارب تمويل التعليم العالي في بعض الدول المتقدمة، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي المقارن، وكانت أداة الدراسة هي الاستبانة، وتوصلت إلى عدد من النتائج أبرزها أهمية إشراك المؤسسات وقطاعات الأعمال والأفراد في تمويل التعليم وتسهيل الإجراءات البيروقراطية بما يُشجع على الاستثمار في التعليم وجلب المستثمرين.

-دراسة حمرون(٢٠١٨) وهدفت إلى معرفة أهمية الاستقلال الذاتي في الجامعات السعودية الناشئة واستخدام الباحث المنهج الوصفي، وكانت أداة الدراسة الاستبانة، بينما تكون مُجتمع الدراسة من أساتذة الإدارة والقيادة التربوية بالجامعات السعودية، وتوصلت الدراسة إلى منح الجامعة حرية عقد

شركات استثمارية مع شركات ومؤسسات خارجية وداخلية، وأحقية الجامعة إنشاء شركات ومؤسسات، وضرورة صياغة الجامعة لقواعد ولوائح مالية خاصة بها.

-دراسة العتيبي(٢٠١٧) وهدفت إلى معرفة واقع خصخصة الخدمات في الجامعات السعودية ومتطلباتها ومعوقاتهما الحائلة دون خصخصة خدماتها، واستخدمت المنهج الوصفي المسحي، وأداة الدراسة الاستبانة، وتكونت عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس، وتوصلت إلى الموافقة وبدرجة عالية على متطلبات خصخصة خدمات الجامعات وأبرزها إتاحة الفرصة لمؤسسات القطاع الخاص للتنافس على تقديم الخدمات الجامعية ووجود هيئة رقابية تشرف على تنفيذ الاتفاقيات بين القطاعين العام والخاص، أما أبرز معوقات الخصخصة فهي الاعتماد على الموارد الحكومية في التمويل وضعف الاستفادة من التجارب العالمية في مجال خصخصة الخدمات الجامعية.

-دراسة ناصر(٢٠١٧) وهدفت إلى الاستثمار الخاص في التعليم العالي -العراق- حالة دراسية، واستخدمت المنهج الاستنباطي المعتمد على الأسلوب الوصف التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أن الاستثمار الخاص في مجال التعليم العالي غير مدعوم من الحكومة بل تمارسه الحكومة بطريقة لا تتفق مع رؤى وفلسفة واقعية حتى الآن.

-دراسة عبد العزيز(٢٠١٥) وهدفت إلى معالجة الصحافة المصرية لقضية خصخصة التعليم العالي، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وكانت أداة الدراسة استمارة تحليل المضمون، ومجتمع الدراسة مسحاً شاملاً من ٢٠١٠-٢٠١٣، وتوصلت إلى غياب بعض أوضاع الجامعات عن المعالجات الصحفية مثل التصنيف والاعتماد، وعدم إبراز الصحف لأبعاد الخصخصة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

-دراسة العصفور(٢٠١٥) وهدفت إلى معرفة مبررات توجه الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي نحو خصخصة التعليم العالي، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى أن المبررات الداخلية لم تكن المحفز الرئيس؛ بل هو لضغوط خارجية، وأنها لم تفد إلا في تأجيل العجز لتلبية الطلب الداخلي على التعليم.

-دراسة عبدالمجيد(٢٠١٤) وهدفت إلى معرفة دور القطاع الخاص في ظل تغير دور الدولة؛ واستخدمت المنهج الوثائقي وتوصلت إلى أهمية فرض الدولة لإدارة اقتصادها بعدة صور لتحقيق الاستقرار الاقتصادي شريطة أن يكون مدعوماً بالعدالة الاجتماعية.

-دراسة الحبيبي والسيد وعبد المنعم(٢٠١٣) وهدفت إلى دراسة وتقييم برامج الخصخصة وتشخيص عوامل الفشل ومحاولة تجنبها، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في دراسة برامج الخصخصة، والتجارب العالمية في تشخيص عوامل النجاح والفشل، وتوصلت إلى أن الخصخصة تنجح

متى ما تمت تهيئة جميع مستلزماتها والعكس صحيح، كما أنها لم تكن الحل الأمثل للمشكلات التي تعاني منها المنشآت العامة في البلدان المختلفة.

-دراسة فرغلي(٢٠١٣) وهدفت إلى استكشاف معالم جودة البرامج الأكاديمية المخصصة، ومستقبل الاستمرار في خصخصة البرامج الأكاديمية، واستخدمت الدراسة المنهج النوعي، وكانت المقابلة هي أداة الدراسة، وتمثلت عينة الدراسة من عميدات كلية المجتمع في ست جامعات سعودية، و(١٤) مسؤولاً من عمادات السنة التحضيرية بثمان جامعات سعودية، وتوصلت إلى: أن مبررات التوجه للقطاع الخاص تمثلت في: تخفيف ضغط المهام، ندرة الكوادر المؤهلة، بطء نظام التوظيف الحكومي، طفرة الإقبال على برامج السنة التحضيرية، تهيئة المخرجات لسوق العمل.

-دراسة حسين(٢٠١٢) وهدفت إلى معرفة المتطلبات الأساسية لنجاح برنامج الخصخصة واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وأداة الدراسة هي الاستبانة، وتوصلت إلى حرص السلطة المسئولة عن برامج الخصخصة وتطبيقها والتدرج في تنفيذها وأهمية مراعاة الأبعاد الاجتماعية لها والاستفادة من التجارب الناضجة ووضع معايير واضحة لاختبار الشركات العامة المراد خصخصتها.

-دراسة البدوي(٢٠١٢) وهدفت إلى البحث عن صيغ جديدة للتعليم الجامعي بمصر في ظل قلة موارد الصرف على تزايد الطلاب، واستخدمت المنهج التحليلي، وأداة الدراسة هي الاستبانة، وتكونت العينة من الجامعات الحكومية، وتوصلت إلى ضرورة مشاركة المؤسسات المجتمعية والجامعات الأجنبية والدولة في تطبيق صيغ التوسع بالجامعات العامة وإنشاء جامعات خاصة.

-دراسة الرباعي(٢٠١١) وهدفت إلى وصف وتحليل وتشخيص واقع خصخصة التعليم الجامعي بالأردن، واستخدمت المنهج الوصفي المسحي، وكانت أداة الدراسة هي الاستبانة، وتكونت عينة الدراسة الهيئة التدريسية والإدارية في جامعتي إربد الأهلية وجدارا، وتوصلت إلى حصول مبررات خصخصة التعليم الجامعي في الأردن على المرتبة الأولى بحسب استجابات أفراد عينة الدراسة.

-دراسة محمد(٢٠١٠) وهدفت إلى تبني سياسة الخصخصة في مصر ومعرفة أهم الدوافع والأسباب التي ساهمت في تطورها وتداعيات انتشارها، واستخدمت المنهج الوصفي وكانت أداتي الدراسة هي الاستبانة والمقابلة، وتكونت عينة الدراسة مجموعة من طلبة المرحلة النهائية من جامعتي عين شمس و٦ أكتوبر، وتوصلت إلى أن الرؤية للتوجه نحو الخصخصة تختلف باختلاف الآثار المترتبة عليها سواءً أكان ذلك بالتأييد أم بالرفض.

-دراسة الشعراوي(٢٠١٠) وهدفت رؤية مقترحة لدعم مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في اتجاه الدولة لخصخصة التعليم الجامعي، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وكانت أداة الدراسة هي الاستبانة، وتكونت عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس، وتوصلت إلى فرض الضرائب على التعليم الجامعي، وتحويل بعض الوحدات الأكاديمية إلى وحدات إنتاجية خاصة في ظل اتجاه المجتمع للخصخصة.
(ب) الدراسات المتعلقة برؤية المملكة 2030.

-دراسة الحسن والعسيري(٢٠١٩) وهدفت إلى معرفة دور مراكز البحوث والدراسات السعودية في تحقيق رؤية 2030، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وكانت عينة الدراسة مركز "سمت للدراسات" باعتباره رائداً في المشهد الفكري السعودي، وتوصلت إلى عدم وضوح غالبية المؤسسات البحثية السعودية لما ستقدمه لتحقيق رؤية المملكة 2030.

-دراسة آل تويم(٢٠١٩) وهدفت إلى التخطيط والاستثمار في تنمية رأس المال البشري، واستخدمت المنهج النوعي وتوصلت إلى أهمية التعاون مع القطاع الخاص عن طريق إنتاج العديد من المبادرات والاستراتيجيات؛ بحيث يكون المورد البشري المؤهل هو الركيزة الأساسية لنجاح المنظمات والدول مما يضمن قدراتها على المنافسة العلمية والريادة التنموية.

-دراسة مطاوع(٢٠١٨) وهدفت إلى معرفة مدى متابعة وعي الطلاب السعوديين برؤية المملكة 2030 والمصادر التي يستقون معلوماتهم منها، واستخدمت المنهج المسحي، وكانت الأداة هي الاستبانة، وتكونت عينة الدراسة من(١٥٠) طالباً وطالبة من جامعة الملك عبدالعزيز، وتوصلت إلى أن ٧٥٪ من الطلبة يعتقدون أن الرؤية ليس لها علاقة مباشرة بمستقبلهم المهني، و٧٢٪ يرون أن الأهداف رغم واقعيتهما إلا أنها غير واضحة تماماً في تفصيلها، وحصلت وسائل التواصل الاجتماعي على ٨٨٪ من مجموع المصادر الإعلامية التي استخدمها الطلبة لمتابعتها منها ٦٨٪ لتويتر، بينما حصلت الوسائل التقليدية على ٤,٤٪.

-دراسة القرني(٢٠١٧) وهدفت إلى معرفة دور رؤية المملكة 2030 في تحقيق رأس المال الاجتماعي الجديد (الافتراضي)، واستخدمت المنهج التحليلي، وتوصلت إلى أن رأس المال الاجتماعي الافتراضي يساهم في رفع المستوى الاقتصادي عن طريق زيادة ونمو الإنتاج وخلق فرص وظيفية جديدة.

-دراسة الرفاعي والمطيري(٢٠١٦) وهدفت إلى تقديم مقترحات لتطوير دور الجامعات السعودية الأكاديمية والإداري في تفعيل رؤية 2030 واستخدمت منهج تحليل المحتوى الاستنباطي، وتوصلت إلى ضرورة فاعلية طلبة الجامعات السعودية عن طريق إشباع حاجاتهم من خلال ما يتوافر من خدمات

محمد النبتي: خصخصة التعليم الجامعي في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030....

تعليمية اجتماعية وصحية مما ينعكس إيجابياً على حل مشكلات مجتمعاتهم وتحسينها.
٢- الدراسات الأجنبية.

-دراسة (Huang,2018) وهدفت إلى معالجة آليات تمويل التعليم العالي اليابانية، والتغيرات الرئيسية الحادثة فيها وتأثيرها على تطويره، واعتمدت على الأدب السابق والإحصاءات الوطنية ودراسة الحالة لثلاثة قطاعات من أوائل العقد الأول من القرن العشرين، وتوصلت إلى تأثير آليات التمويل الجديدة على تطوير التعليم العالي، وضرورة الاستفادة منها في البحث والتطوير التعليمي.

-دراسة (Jimmyhicks,2017) وهدفت إلى تحديد سبب النمو الهائل في مؤسسات التعليم العالي الخاصة بالمكسيك، إضافة إلى تكلفتها والغرض منها: واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى أهمية وجود تنظيم وهيكله للخصخصة بهدف ضمان وجود البرامج المقدمة، إضافة إلى ضرورة التقييم المستقبلي لهذه التنظيمات، وإجراء المزيد من الأبحاث حولها لمساعدة الجهات ذات العلاقة في روم الفجوة بين الواقع والمأمول.

-دراسة (Nair&shah,2016) وهدفت إلى ضرورة أن يكون التعليم العالي ديناميكياً بحيث يتخذ خطوات منها الخصخصة واستخدمت المنهج التحليلي، وتوصلت إلى خصخصة كثير من الكليات مثل الهندسة والطب والقانون، كما تم إنشاء غالبية المؤسسات الأكاديمية من قبل القطاع الخاص، بينما لا تزال المؤسسات التي تدعمها الحكومة تعاني من التحديات التي تواجهها دون وجود حل كما هو الحال في المؤسسات التي تتبناها المؤسسات الخاصة.

-دراسة (Abrol,2016) وهدفت إلى تحليل اتجاهات الخصخصة بقطاع التعليم في الهند واستخدم المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت إلى إحداث تغييراً سريعاً بالهند من خلال تشجيع الفرد والمجتمع على إنشاء الكليات والجامعات؛ بهدف تلبية الطلب الاجتماعي المتزايد للتعليم، وأهمية مراقبة المؤسسات القائمة بالخصخصة لضمان تعليم جيد في كافة المستويات.

-دراسة (Neroux&Pedrowatand,2015) وهدفت إلى معرفة إمكانية تقديم القطاع الخاص الأصلح للتعليم بطريقة أكثر كفاءة من الدولة، واستخدم المنهج التحليلي، وتوصلت إلى إعداد إطار تنظيمي يستجيب لأهداف واستراتيجيات الخصخصة ورفع الوعي المجتمعي نحو ضرورة تطبيق الخصخصة كخيار لضمان جودة التعليم وتحقيق الطلب المتزايد على الحكومات نتيجة الأخذ بخصخصة المؤسسات التعليمية.

-دراسة (weissmann,2014) وهدفت إلى خفض الإنفاق الحكومي على التعليم العالي،

واستخدمت المنهج التحليلي، وتوصلت إلى أن خصخصة التعليم الجامعي بالكامل حل على المستوى الوطني لزيادة الإنفاق الحكومي على الأجهزة الأخرى.

-دراسة (lalehjamshidi,2012) وهدفت إلى تحديد الأنماط التنموية للخصخصة في التعليم العالي ودراسة وتحليل العوامل الرئيسة للخصخصة في التعليم العالي لثلاثة بلدان نامية هي ماليزيا وإندونيسيا وكينيا، واستخدمت المنهج الوصفي المقارن، وقدمت الدراسة تفسيرات عميقة للعوامل الرئيسة والعامّة الفعالة للخصخصة في الدول الثلاث منها؛ عدم قدرة الحكومات الاستجابة لزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي وضرورة إنشاء مؤسسات خاصة لتلبية هذا الطلب.

-دراسة (SammiBajaj,2012) وهدفت إلى الكشف عن جهود القطاع الخاص في التعليم العالي في الهند، وهل يمكن إيجاد شراكة ما بين القطاع العام والخاص في هذا المجال، واستخدمت المنهج الوصفي، وتوصلت إلى أهمية استقلالية الجامعات الخاصة بعيداً عن التدخلات السياسية حتى ولو كانت الحكومة لها حق المتابعة وتعيين الموظفين فيها.

-دراسة (Mahonwar&Rajavt,2012) وهدفت إلى تحديد مدى الحاجة لخصخصة التعليم العالي في الهند مع إجراء تقويم منهجي للجوانب الإيجابية والسلبية لها، واستخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة، وتوصلت إلى أهمية توفير الخصخصة للطلاب فرصة للتأهيل المهني ليحققوا التقدم الوظيفي وضرورة التعاون مع الجامعات الأجنبية، كما أن الخصخصة من الممكن أن تُقلل من نسبة الملتحقين بالتعليم العالي بسبب الرسوم العالية.

-دراسة (PawanAgarwal,2010) وهدفت إلى رسم خريطة نحو الخصخصة وتدويل التعليم العالي في بلدان جنوب آسيا، واستخدمت الدراسة المنهج المقارن والمنهج التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من ثمان دول تشترك في خصائص الكثافة السكانية وارتفاع نسبة الأمية والفقر وتدني مستوى الصحة هي "باكستان-أفغانستان-بنجلاديش-الهند-سريلانكا-بوتان-جزر المالديف-نيبال-ومن أبرز النتائج أن الشراكة مع الجامعات الأجنبية تستهدف الإمكانيات المتوافرة في هذه الدول والعمل على جذب الطلاب لها.

أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

ترتبط الدراسة الحالية في هدفها المتمثل في تقديم تصور مُقترح لخصخصة التعليم الجامعي في ضوء رؤية 2030، جزئياً مع بعض أهداف الدراسات الأخرى المتعلقة بالخصخصة بشكل مباشر، مع تباين تناولها للزاوية التي هدفت لها فمثلاً؛ معوقات الخصخصة عند الزهراني(٢٠١٩)، ومتطلباتها عند

محمد النبيتي: خصخصة التعليم الجامعي في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030....

الغامدي(٢٠١٩) وحسين(٢٠١٢)، ومبرراتها ومحاذيرها عند الشريف(٢٠١٨) وواقعها كما العتيبي(٢٠١٧) والرباعي(٢٠١١)، بينما عرضت دراسة عبدالعزيز(٢٠١٥) معالجة الصحافة لقضية الخصخصة، وقام الحبيبي وآخرا(٢٠١٣) بتقييم لبرامجها، أما دراسة محمد(٢٠١٠) فهدفت إلى تبني سياسة الخصخصة، ودراسة الشعراوي(٢٠١٠) إلى دعم مبدأ تكافؤ الفرص اتجاه الدولة لخصخصة التعليم العالي، وقامت (Nair&Shah,2016) إلى معرفة ديناميكية التعليم العالي تجاه الخصخصة، وتحليل اتجاهات الخصخصة لقطاع التعليم كما عند (Abrol,2016)، ومدى الحاجة لخصخصة التعليم العالي عند (Mahonwar&Rajavt,2012)، وتناول (PawanAgarwal,2010) رسم خريطة نحو الخصخصة وتدويل التعليم، و (Ialehjamshidi,2012) التي حددت الأنماط التنموية للخصخصة.

أما بقية الدراسات فترتبط بهدف الدراسة الحالية بشكل غير مباشر مثل العتيبي(٢٠١٨) التي تناولت تجارب تمويل التعليم العالي، ودراسة حمرون(٢٠١٨) التي هدفت إلى الاستقلال الذاتي للجامعات، وناصر(٢٠١٧) التي هدفت إلى الاستثمار الخاص في التعليم العالي، والبحث عن صيغ جديدة للتعليم العالي عند البدوي(٢٠١٢)، وجودة البرامج الأكاديمية المخصصة عند فرغلي(٢٠١٣) ومعالجة آليات تمويل التعليم العالي عند (Huang,2018)، وديناميكية تقديم القطاع الخاص للتعليم العالي عند (Neroux&Pedrowatand,2015) وخفض الإنفاق الحكومي على التعليم العالي عند (weissmann,2014) وجهود القطاع الخاص عند (SammiBajaj,2012).

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة

١- صياغة مشكلة الدراسة.

٢- بناء الإطار النظري.

٣- توظيف نتائجها مع نتائج الدراسة الحالية.

٤- الاسترشاد بطريقتها في بناء منهجية الدراسة الحالية.

النص المقتراح لخصخصة الجامعات السعودية في ضوء رؤية المملكة 2030

١- أهداف التصور؛ ويهدف إلى الكشف عن:

- أهم مبررات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء رؤية المملكة 2030.

- أهم أهداف خصخصة الجامعات التي تُحقق الكفاءة الداخلية والخارجية لها في ضوء رؤية 2030.

- أهم معوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء رؤية المملكة 2030.

- آليات تنفيذ توجّه جهود الجامعات السعودية إلى الخصخصة في ضوء رؤية المملكة 2030.

٢- منطلقات التصور المقترح

- التأكيد على دور الجامعات السعودية في خدمة المجتمع انطلاقاً من أنها إحدى وظائفها الأساسية.
 - تحقيق رؤية المملكة 2030 التي عوّلت على القطاع الخاص حمل العبء مع القطاع الحكومي.
 - تأتي الدعوة لخصخصة الجامعات السعودية كأحد انعكاسات العولمة الاقتصادية.
 - نظام الجامعات الصادر حديثاً وفق المرسوم الملكي م/٢٧ وتاريخ ١٤٤١/٣/٢هـ
- ٣- مقوّمات التصور

(أ) مبررات خصخصة التعليم الجامعي في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030:

تتحدّد أهم المبررات التاريخية لخصخصة التعليم الجامعي كما ذكر الرباعي (٢٠١١) في أنه "كان في الحقيقة تعليماً خاصاً تتولى أمور تقديمه مؤسسات أهلية، إضافة إلى المبررات التعليمية؛ التي ترتبط بضعف كفاية التعليم المقدم في الجامعات الحكومية بسبب تكثُّس الطلاب". (ص ١٠٠)، وأضاف فرغلي (٢٠١٣) أن ندرة الكوادر المؤهلة وبطء نظام التوظيف الحكومي من مبررات الخصخصة، ويُمكن استعراض مبررات خصخصة الجامعات في محاور رؤية المملكة 2030 كما يلي:

- مبررات خصخصة التعليم الجامعي في ضوء محور المجتمع الحيوي:

تبدأ رؤية المملكة العربية السعودية 2030 (٢٠١٦) من "المجتمع وتنتهي إليه، ويمثل محور "المجتمع الحيوي" المحور الأول، لتحقيق هذه الرؤية؛ وتأسيس قاعدة صلبة للازدهار الاقتصادي، وتعزيز التعاون مع القطاع الخاص؛ لتقديم البرامج والفعاليات المبتكرة، وتعزيز الشراكة التعليمية" (ص ٣٣)، وهذا التوجه يخالف ما جاءت به دراسة الحسن والعسيري (٢٠١٩) التي أكدت على عدم وضوح غالبية المؤسسات البحثية السعودية التي يمكن أن تقدمه للإسهام في تحقيق رؤية المملكة 2030، ويؤكد ذلك دراسة الرفاعي والمطيري (٢٠١٦) التي توصلت إلى أهمية فاعلية طلبة الجامعات السعودية في تفعيل رؤية المملكة 2030 عن طريق إشباع حاجاتهم التعليمية والاجتماعية والصحية مما ينعكس إيجابياً على حل مشكلات مجتمعية.

وتهدف خصخصة التعليم الجامعي في سياقها الاجتماعي كما ذكر محمد (٢٠١٠) إلى خلق وظائف جديدة لحل مشكلة البطالة التي تُعاني منها الدول النامية، وزيادة فرص العمل والقضاء على البطالة بابتكار الأساليب الجيدة في التدريب والإنتاج، وزيادة فرص العمل الحُرّ بهدف جذب المزيد من العاملين سنوياً، والحد من استنزاف الموارد المادية، وتوجيهها للاستخدام الأمثل، وتخصيص عائد البيع لسداد مديونيات البنوك مع الأخذ في الاعتبار البعد الاجتماعي. وتتحدّد أهم المبررات الاجتماعية لخصخصة التعليم الجامعي كما بينها الرباعي (٢٠١١) في

محمد النبتي: خصخصة التعليم الجامعي في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030....

"زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي، والتزام الدولة بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، واعتبار التعلم الجامعي العنصر الأول في الحراك الاجتماعي". (ص ١٠٠)، وأضاف الشعراوي (٢٠١٠) توسيع قاعدته وتوفير الفرص الاجتماعية أمام الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي، والحاجة إلى الاهتمام بالاحتياجات المتنوعة والمتزايدة للطلاب، وظهور مهن ومجالات تقنية وإدارية جديدة. وأضاف عبدالرحيم (٢٠١٠) تلبية التعليم الخاص لحاجات المجتمع من القوى العاملة المدربة مما ينعكس على توفير الاستثمار داخلياً والحد من نزيف الأموال إلى الخارج، وزيادة المشاركة الشعبية في تحمّل تكاليف التعليم، واعتبار تحمّل الطلبة لكلفة التعليم عامل مهم لحثهم على الاجتهاد والتركيز في التحصيل العلمي. كما دعت إلى توسع القطاع الخاص في إنشاء الكليات والجامعات بهدف تلبية الطلب الاجتماعي المتزايد عليها. (Abrel,2016)

وقد أكدت نتائج دراسة البدوي (٢٠١٢) على ضرورة مشاركة الجمعيات والمؤسسات المجتمعية والهيئات والجامعات الأجنبية والدولة في تطبيق صيغ التوسع بالجامعات العامة وإنشاء جامعات خاصة، وكذلك دراسة العتيبي (٢٠١٧) التي وافق أفراد مجتمع الدراسة على إتاحة الفرصة لمؤسسات القطاع للتنافس على تقديم الخدمات الجامعية، ودراسة حمرون (٢٠١٨) التي أكدت على منح الحرية للجامعات لعقد شراكات استثمارية مع شركات خاصة وداخلية، ودراسة الحربي والزهراني (٢٠١٦) التي وافق الأكاديميون بشدة على الممارسات التطبيقية للخصخصة في جامعة (a b c)، وكذلك دراسة فرغلي (٢٠١٣) التي توصلت إلى أن من مبررات التوجه للقطاع الخاص ندرة الكوادر المؤهلة، وهذا ما أكدته دراسة عبدالمجيد (٢٠١٤) من أن تحقيق الاستقرار والاقتصادي لابد وأن يكون مدعوماً بالعدالة الاجتماعية، وأيدت دراسة أهمية رفع الوعي المجتمعي لتطبيق الخصخصة كخيار لضمان جودة التعليم. (pedro, nerouxwatanba, 2015)

-مبررات خصخصة التعليم الجامعي في ضوء محور الاقتصاد المزدهر:

تركز رؤية المملكة في المحور الثاني "الاقتصاد المزدهر" كما وضّحت وثيقة الرؤية (٢٠١٦) على توفير الفرص للجميع عبر بناء منظومة تعليمية مرتبطة باحتياجات سوق العمل، وتنمية الفرص للجميع من رواد الأعمال والمنشآت الصغيرة إلى الشركات الكبرى، والعمل على تطوير الأدوات الاستثمارية؛ لإطلاق إمكانات القطاعات الاقتصادية الواعدة، وتنويع الاقتصاد وتوليد فرص العمل للمواطنين، وللإيمان بدور التنافسية في رفع جودة الخدمات والتنمية الاقتصادية وتركيز الجهود على تخصيص القطاعات الحكومية، وهذا يتفق مع ما جاءت به دراسة آل توم (٢٠١٩) التي أكدت على أهمية التعاون مع القطاع الخاص تماشياً مع رؤية 2030 عن طريق إنتاج العديد من المبادرات والاستراتيجيات، لضمان قدرة المؤسسات الأكاديمية على المنافسة العلمية والريادة التنموية، كما يأتي هذا التوجه متناغماً مع ما توصلت له دراسة حمرون (٢٠١٨) التي أكدت على أحقية الجامعات في

إنشاء شركات ومؤسسات تابعة لها.

وتهدف خصخصة التعليم الجامعي في سياقها الاقتصادي كما ذكر المغربي ومرزوق (٢٠١٦) إلى "تشجيع نمو قطاع الأعمال الخاص، والإصلاح التنظيمي للهيكل التنظيمية، وتشجيع المنافسة، وتنمية أسواق رأس المال، وتخفيض الفاقد الاقتصادي للعديد من الكوادر الاقتصادية، وتخفيض الضغط التمويلي على الدولة بسبب ملكيتها للمشروعات الاقتصادية". (ص ٢٩٦)، وهذا ما أكدته دراسة (hicks,2017) من أهمية وجود تنظيم وهيكلية للخصخصة بهدف ضمان جودة البرامج المقدمة ودراسة (pedro,neroux,watanba,2015) التي أكدت على إعداد إطار تنظيمي يستجيب لأهداف واستراتيجيات الخصخصة، وحدد الرباعي (٢٠١١) أهم المبررات الاقتصادية لخصخصة التعليم الجامعي في "أهمية إعادة النظر في مسؤولية الدولة المطلقة على التعليم، وضرورة ترك جانب شؤون التعليم للقطاع الخاص باعتباره المسئول عن التنمية والاستثمار والإنتاج". (ص ١٠٠) ودعت دراسة (shah) في الشعراوي (٢٠١٢) إلى ضرورة إنشاء غالبية المؤسسات الأكاديمية من قبل القطاع الخاص لتجاوز التحديات التي تواجهها المؤسسات التي تدعمها الحكومة، والحصول على مصادر تمويل للارتفاع بمستوى جودتها، وتقديم أنماط جديدة من البرامج والتخصصات المطلوبة في سوق العمل من خلال الموازنة بين الجامعة وآليات وقوى سوق العمل. إضافة إلى "ثبوت جدارة القطاع الخاص في تحسين نوعية المخرجات بالمؤسسات التي تمت خصصتها، وضعف الكفاءة الإدارية والاقتصادية، والإنتاجية لمؤسسات القطاع العام مقارنة بمؤسسات القطاع الخاص". (عبدالرحيم، ٢٠١٠، ص ٦٠)

ولقد أكدت نتائج دراسة عبد الرحيم (٢٠١٠) على أن مساهمة القطاع الخاص يُحسن جودة الخدمات التعليمية وتدريب الكوادر الإدارية والتوسع في دعم البحث العلمي بالجامعات الحكومية، ونتائج دراسة (Mahonwar&Rajavt,2012) بأن الخصخصة تمنح الطلاب فرصة للتأهيل المهني لتحقيق التقدم الوظيفي وضرورة التعاون مع الجامعات الأجنبية، كما أنها تُقلل من نسبة الملتحقين بالتعليم العالي بسبب الرسوم العالية للالتحاق به، ودراسة فرغلي (٢٠١٣) على أن تهيئة المخرجات لسوق العمل من توجهات خصخصة الجامعات، وقدمت دراسة (Iveismann,2014) حلاً لزيادة الإنفاق الحكومي على الخدمات الأخرى يتمثل في خصخصة التعليم الجامعي بالكامل.

- مبررات خصخصة التعليم الجامعي في ضوء محور وطن طموح:

- تسعى رؤية المملكة 2030 كما جاء في وثيقة الرؤية (٢٠١٦) إلى إيجاد فرص توظيف مناسبة للمواطنين من خلال الاستثمار في الصناعات الجديدة، والتوسع في ريادة الأعمال، ودعم برامج الخصخصة المعتمدة على جعل القطاع الخاص شريكاً للدولة في التنمية؛ من أجل تشجيع

محمد النبتي: خصخصة التعليم الجامعي في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030....

الابتكار والمنافسة لتطوير وتفعيل المنظومة التشريعية المتعلقة بالأسواق والأعمال، بما يُسهل للمستثمرين وللقطاع الخاص فرص أكبر لتملك بعض الخدمات في قطاعي الصحة والتعليم. وهذا ما أكدته دراسة آل توميم (٢٠١٩) من أهمية التعاون مع القطاع الخاص لإنتاج العديد من المبادرات والاستراتيجيات بهدف تحقيق الريادة التنموية، إلا أن غالبية المؤسسات البحثية السعودية كما بيّن الحسن والعسيري (٢٠١٧) لم تقدم إسهامات واضحة لتحقيق رؤية المملكة 2030، الأمر الذي يجب معه البحث عن بدائل للأساليب التقليدية، وتمثل ذلك كما ذكر القرني (٢٠١٧) في أن رأس المال الاجتماعي (الافتراضي) يساهم في رفع المستوى الاقتصادي عن طريق زيادة نمو الإنتاج وخلق فرص تطبيقية جديدة، وقدمت دراسة بدران (٢٠١٥) لتلافي هذا الخلل حلاً تمثل في إنشاء مراكز بحثية لتقديم الأفكار الإبداعية لحل مشكلات التعليم العالي الذي يعد ركيزة تحقيق رؤية 2030، ومن هذا المنطلق تقوم أسس الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص على: (عبدالمجيد، ٢٠١٤، ص ٦١٢)

- نظرية التعددية وترى أن تعدد الجماعات يؤدي إلى تحقيق إنجازات إيجابية للمجتمع، حيث إن التنافس في المجال يؤدي إلى الإنفاق على مصالح مشتركة في صالح المجتمع.
- نظرية حكم التحيمة وترى سيطرة التحيمة على صنع القرار ويأتي بعدهم المسئولين، بينما يكون عامة الشعب لا عليه أي نفوذ أو سلطة.

(ب) أهداف خصخصة الجامعات

تهدف خصخصة التعليم الجامعي كما وضّحها المغربي ومرزوق (٢٠١٦) إلى "تشجيع المنافسة والقضاء على الاحتكار، ودعم الاستثمارات الأجنبية من خلال عرض أصول المشروعات المملوكة للدولة أو بيع جزء منها لمستثمرين أجنبياً". (ص ٢٩٦)، واستخدام وظائف تتطلب مؤهلات ومهارات أكثر تقدماً (Arthur, 2018) وتتحدّد أهم أهداف خصخصة التعليم الجامعي كما وردت عند الشعراوي (٢٠١١) في تخفيف العبء عن الحكومة واستثمار رؤوس الأموال الخاصة في إنشاء تعليم خاص يُتيح الفرصة أمام الجامعات والكليات الحكومية استخدام مواردها المالية والبشرية بشكل أمثل، توسّع المعرفة ذاتها التي أدت إلى بروز مداخل علوم جديدة، إضافة إلى أن أبرز الأهداف الداخلية لم تكن هي المحفز الرئيس للخصخصة بل وشرح للضغوط الخارجية. (العصفور، ٢٠١٥)

ولقد أكدت دراسة (SammiBajaj, 2012) على أن من أهدافها استقلالية الجامعات الخاصة بعيداً عن التدخلات السياسية حتى ولو كانت الحكومة لها حق المتابعة وتعيين الموظفين فيها، كما أكدت دراسة

أحمد (٢٠١١) إلى أن التحول نحو تدويل التعليم أهم أسباب تعميق الروابط السياسية والاقتصادية والثقافية بين دول العالم؛ مما يوفر مصدراً لدخول المؤسسات التعليمية يجذب الطلاب والباحثين بها، كما توصلت دراسة حمرون (٢٠١٨) إلى أن من أسباب استقلالية الجامعات الحرية في عقد شراكات استثمارية مع شركات ومؤسسات داخلية وخارجية مع ضرورة التقييم المستقبلي لهذا التنظيم، كما أكدت دراسة الغامدي (٢٠١٩) إلى أن أبرز متطلبات خصخصة الجامعات هو منحها مزيداً من الاستقلالية الأكاديمية والمالية والإدارية.

٣- المعوقات التي تواجه خصخصة التعليم الجامعي:

لعل من أبرز المعوقات التي تواجه الخصخصة بشكل عام: (محمد، ٢٠١٠، ص ١٤٨-١٤٩)

- زيادة المعروض من الشركات وقلة الطلب؛ مما يؤدي إلى إهدار مقدرات الوطن.
- قلة المديرين المحترفين المنفذين للخصخصة.
- ضعف القطاع الخاص في توفير الإمكانيات الكثيرة لعملية البيع والشراء.
- ندرة بيع القطاع الحكومي المشروعات الناجحة للقطاع الخاص.
- أما المعوقات التي تواجه خصخصة التعليم الجامعي فمنها: (الرباعي، ٢٠١١، ص ١٠١)
- عدم كسب التعليم العالي الخاص ثقة المواطنين ليكون منافساً للتعليم العالي الحكومي.
- فتح مؤسسات التعليم العالي الخاص دون التأكد من مدى توافر شروط تقديمه بمستوى أفضل.
- ارتفاع الرسوم الدراسية مما يُبقي على التعليم الحكومي كخيار وحيد، وربط المواطن للخدمة التعليمية بمسئولية الدولة عن ذلك.
- غياب بعض أوضاع الجامعات عن المعالجات الصحفية مثل التصنيف والاعتماد، ولم تبرز الصحف الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية للخصخصة (عبدالعزیز، ٢٠١٥).
- ممارسة الحكومة الاستثمار بالقطاع الخاص في مجال التعليم العالي بطريقة لا تتفق مع رؤية وفلسفة واقعية حتى الآن (ناصر، ٢٠١٧).
- الاعتماد بدرجة كبيرة على الموارد الحكومية في التمويل، وضعف الاستفادة من التجارب العالمية في خصخصة الخدمات الجامعية (العتيبي، ٢٠١٨).
- ضعف مراقبة المؤسسات القائمة على الخصخصة لضمان تعليم جيد في كافة المستويات

(Abrol, 2016).

- تباين أجور العاملين بين القطاعين العام والخاص (الزهراني، ٢٠١٩).

ويُضيف الباحث المعوقات التالية:

محمد النبتي: خصخصة التعليم الجامعي في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030....

- ضرورة الإيمان بأهمية بقاء القطاع الحكومي كضمان لقيادة الجامعات بهدف حماية المجتمع.
- الاقتناع السليبي بعدم وجود علاقة طردية بين الملكية والكفاءة التي تُدار بها الجامعات.
- التوجس خيفة من المستثمر الأجنبي الذي سيؤدي بالجامعات إلى التبعية الخارجية على حساب الأهداف العليا التي ينشدها المجتمع منها.
- ضعف ثقة المواطنين في منافسة الجامعات الأهلية للجامعات الحكومية.
- ضعف الجانب التوعوي الإعلامي للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للخصخصة.

٤- آليات تنفيذ التصور

(أ) في ضوء محور المجتمع الحيوي: لُتحقق خصخصة الجامعات السعودية أهدافها الاجتماعية يتعين أن تتوافر مجموعة من الإجراءات منها:

- تلبية الطلب الاجتماعي للتعليم العالي مع التركيز على نوعية المخرجات.
- مساهمة المؤسسات الإعلامية في ترسيخ الوعي الاجتماعي بأهمية الخصخصة للاقتصاد الوطني.
- تشجيع القطاع الخاص على توظيف إمكاناته في تمويل التعليم، مما يساعده على القيام بواجباته الاجتماعية تجاه المساهمة بتطويره في ظل التحديات المحلية والعالمية التي تواجه المجتمع السعودي.
- يتوقع أن تؤدي خصخصة الجامعات السعودية إلى نشوء (ثلاث) مجموعات من الأفراد تُشكّل نقلة حضارية ونوعية للمجتمع السعودي:
- خريجون مهنيون، يتميزون بالقدرة على التعامل مع متطلبات سوق العمل بثقة وإبداع.
- علماء ومهندسون متميزون في تخصصاتهم، يُشار إليهم وطنياً ودولياً كعلماء وخبراء.
- قادة رأي من مفكرين وفلاسفة ومتقنين في مجالاتهم.
- تحقيق التنافسية العلمية ودعم الريادة التنافسية.
- ترسيخ العدالة الاجتماعية كركيزة للحفاظ على الأمن الجامعي.
- على أن تتمثل مخرجات خصخصة الجامعات في تحقيق المنجزات التالية:
- تصميم الأبحاث العلمية بحيث تكون منطلقاً للتطورات التقنية.
- تقديم الحلول للمشكلات الكبرى التي تعترض تقدم المجتمع مثل البطالة، ندرة الكفاءات المؤهلة.
- التركيز على الأفكار الإبداعية والمنجزات الابتكارية.
- ارتفاع نسبة براءات الاختراع.

وهذه المخرجات يتم توظيفها في مرافق التنظيم الاجتماعي، مما سيضيف قوة جديدة باتجاه التقدم الاجتماعي، وفي غياب هذه المجموعات من الأفراد والمخرجات في آن معاً، فإن التعليم الجامعي يكون قد حرم المجتمع من الدور التاريخي والحضاري للتعليم، وتكون جدوى الخصخصة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ضعيفة.

* التخطيط لبرامج توعوية تقنية بهدف تكوين ثقافة افتراضية تُعزز الانتماء الوطني لبناء مجتمع إيجابي.

* تعزيز مفهوم "الحياة الهادفة" بنقل الاهتمامات من الفردية إلى الجماعية وتوظيفها كسلوك إنساني.

(ب) في ضوء الاقتصاد المزدهر

- توظيف مستجدات العصر ومستحدثات تقنية المعلومات لتوفير مصادر تعليم جديدة.
- تطوير الأداء التقليدي للجامعات من خلال الاعتماد على مجموعة من القيم المرتبطة بتحسين الأداء مثل التخطيط العلمي، الإتقان في العمل، النقد الذاتي، روح الفريق، القياس المرجعي.
- تصميم مناهج تعليم متطورة تحقق متطلبات مجتمع المعرفة الذي يتسم به القرن الحادي والعشرون.
- استخدام الأساليب التقنية عن طريق أسلوب التشغيل دون الامتلاك.
- تفعيل المكتبة الإلكترونية وذلك بأسلوب التشغيل دون الامتلاك.
- تطوير المناهج الدراسية بأسلوب عقود الإدارة بالتعاقد مع أساتذة جامعيين واقتصاديين وسياسيين.
- عقد دورات تدريبية لكل من الأساتذة الجامعيين والإداريين بأسلوب عقود الإدارة؛ وذلك عن طريق التعاقد مع بيوت الخبرة المتخصصة لتدريب أعضاء هيئة التدريس والإداريين.
- مساهمة القطاع الخاص بجزء من أرباحه في دعم البحث العلمي.
- إنشاء مراكز للتصوير والترجمة بأسلوب عقود الإيجار.
- استثمار مرافق الجامعة من قبل القطاع الخاص.
- منح الجامعات أحقية إنشاء شركات ومؤسسات تابعة لها.
- إعداد إطار تنظيمي يستجيب لأهداف واستراتيجيات الخصخصة من جهة ويضمن تقديم تعليم عالي الجودة من جهة أخرى.
- الاستفادة من التجارب والخبرات العالمية في خصخصة الخدمات التعليمية.
- تحسين الرضا الوظيفي في بيئة العمل من خلال الاستثمار في التدريب والتعليم المستمر بهدف تأهيل الطلبة لوظائف المستقبل وتحقيق مُنجزات إبداعية منشودة.

(ج) في ضوء الوطن الطموح؛

- * توافر الدعم السياسي من القيادة العليا لخصخصة الجامعات.
 - * إعادة هيكلة السياسة العامة، من خلال تحديد دور كل من القطاعين العام والخاص في الاقتصاد الوطني، بشكل يضمن إطلاق قوى السوق؛ لتعمل بكفاءة.
 - * توافر الإطار المؤسسي والتنظيمي والآلية التنظيمية لخصخصة الجامعات.
 - * تأسيس الهيئات الرقابية؛ بحيث يكون برنامج الخصخصة جزءاً من برنامج عام للإصلاح الوطني.
 - * خلق بيئة تنافسية من خلال دعم وتطوير القطاع الخاص لتنفيذ برامج الخصخصة.
 - * التدرج في برامج الخصخصة، وتحديد الجامعات المرشحة للخصخصة، ومن ثم إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لها، ويمكن الاستعانة بجهات مستقلة للقيام بدراسات الجدوى.
 - * وضع معايير واضحة لاختيار الجامعات المراد خصصتها.
 - * وجود برنامج زمني لخصخصة الجامعات؛ للاستفادة من ردود الأفعال وخبرات التقييم.
 - * الاستفادة من تجارب البلدان الناجحة في خصخصة جامعاتها.
 - * الترويج لبرنامج خصخصة الجامعات، وتوضيح المفاهيم الخاطئة حول الخصخصة.
 - * حُسن استثمار عوائد خصخصة الجامعات، وذلك بتحديد أوجه الاستفادة من هذه العوائد.
 - * إنشاء جامعات في المدن الجديدة، تلبى متطلبات سوق العمل ومجتمع القرن الحادي والعشرين.
 - * تعزيز الفضيحة والاندماج في مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق المواطنة وتحمل المسؤولية الوطنية.
- ٥- نتائج التصور المقترح: بعد استقراء شامل للأدبيات السابقة ذات العلاقة بخصخصة الجامعات ورؤية المملكة 2030؛ تمثلت نتائج التصور في:

(أ) النتائج المتعلقة بخصخصة الجامعات:

- تعني خصخصة التعليم الجامعي تحوُّل ملكية الجامعات من القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص.
- تختلف الرؤية للخصخصة باختلاف الآثار المترتبة عليها سواءً أكان ذلك تأييداً أم نفيًا.
- تكتسب خصخصة الجامعات أهميتها من المساهمة في دفع حركة النمو الاقتصادي، وتلبية احتياجات سوق العمل، ورفع جودة الخدمات المقدّمة.
- تتحدّد سبلات خصخصة الجامعات في اهتمام بعضها بالأرباح على حساب العملية التربوية، ومُخالفتها لسياسة الدولة التعليمية، وضعف الموازنة بين ما تقدمه الجامعات الخاصة وبين سوق

العمل.

- تتحدّد إيجابيات خصخصة الجامعات في تلبية الاحتياج المتزايد من المواطنين على الجامعات، وتوفير فرص للتدريب المهني والدورات متعددة التخصصات، والتعاون مع الجامعات الأجنبية.
- لم تكن الخصخصة الحل الأمثل للمشكلات التي تُعاني منها المنشآت العامة في بعض البلدان.
- ضمان الخصخصة للعدالة الاجتماعية للجميع.
- ضرورة السماح للجامعات بصياغة قواعدها المالية بحسب ميزانيتها ومواردها الذاتية.
- التقويم المستقبلي للخصخصة بهدف تجسير الهوة بين واقعها والمأمول منها.
- فرض رقابة على المؤسسات القائمة بالخصخصة لضمان تقديم خدمة متميزة بكافة المستويات.
- تصميم إطار تنظيمي يتواءم ومُتطلبات الخصخصة.
- محدودية تأثير الخصخصة على التوظيف والحد من ارتفاع نسبة البطالة بشكل نهائي.

(ب) النتائج المتعلقة برؤية المملكة 2030

- تعتمد رؤية المملكة العربية السعودية 2030 على محاور ثلاثة هي:
- محور المجتمع الحيوي؛ لتعزيز التعاون مع القطاع الخاص، ودعم الشراكة التعليمية، وترتبط فيه فاعلية الطلبة بما يتواءم لهم من خدمات تعليمية وصحية تُشبع حاجاتهم، إضافة إلى أهمية وضوح غالبية المؤسسات السعودية لما ستقدمه للإسهام في تحقيق رؤية 2030.
- محور الاقتصاد المزدهر؛ لتوفير الفرص للجميع عبر بناء منظومة تعليمية مرتبطة باحتياجات سوق العمل، وتنمية الفرص للجميع من رواد الأعمال والمنشآت الصغيرة إلى الشركات الكبرى، وإنتاج العديد من المبادرات والاستراتيجيات لتأهيل الموارد البشرية لضمان المنافسة والريادة التنموية.
- محور وطن طموح؛ لجعل القطاع الخاص شريكاً للدولة في التنمية، من خلال توظيف وسائل التواصل الاجتماعي باعتبارها الخيار الأسرع للوصول إلى أكبر شريحة من الأجيال المستهدفة.
- ركّز التصور المقترح على جملة من الإجراءات منها:
- تلبية الطلب الاجتماعي للتعليم العالي مع التركيز على نوعية المخرجات.
- استخدام الأساليب التقنية وذلك بخيار التشغيل دون الامتلاك.
- توافر الدعم السياسي لخصخصة الجامعات بعيداً عن التدخلات في شئونها الداخلية.
- التعاون مع الجامعات الأجنبية كمزود خبير للخدمة وكمستثمر خارجي.

محمد النبتي: خصخصة التعليم الجامعي في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030....

- لا توجد استراتيجية واحدة تُتبع؛ فما قد يكون مناسباً لمنظمة محددة قد لا يتواءم مع أخرى.

- ربط إدارة الخصخصة بشريك مُحترف في نفس المجال بهدف جلب مُستثمرين جادين.

- توافر شروط ومعايير النزاهة والشفافية والحوكمة عند تطبيق مشروع خصخصة الجامعات.

٦- توصيات التصور المقترح

في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث الحالي، تتمثل أهم التوصيات في تبني التصور المقترح لخصخصة التعليم الجامعي في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030، وذلك من خلال:

- التأكيد على الدور الإعلامي في ترسيخ الوعي بأهمية الخصخصة وفوائدها للاقتصاد الوطني.

- تعزيز التوجّه الشامل لكافة قطاعات الدولة العامة والخاصة لتحقيق رؤية 2030.

- تنمية المسؤولية الاجتماعية تجاه تحقيق أهداف خصخصة الجامعات.

- تفعيل المكتبة الإلكترونية وذلك بأسلوب التشغيل دون الامتلاك.

- التدرج في برامج الخصخصة، وتحديد الجامعات المرشحة للخصخصة.

- اختيار أحد البديلين التاليين لخصخصة الجامعات:

- تحويل الأصول إلى القطاع الخاص، وإنهاء ملكية الدولة.

- تحويل التشغيل إلى القطاع الخاص، وإبقاء الدولة عاملاً أساسياً.

ويتم الاختيار بينهما بحسب فلسفة النظام وحاجته الماسة لأي بديل يُحقق أهدافه المنشودة.

- تمويل ميزانية الجامعات من عائدات الخصخصة عندما تواجه الدولة عجزاً في موازنتها العامة.

المراجع

أبو يونس، هشام صدقي. (٢٠١٧). الآثار الاقتصادية للخصخصة. الجندي للنشر والتوزيع؛ القدس: فلسطين.

آل توميم؛ ناصر إبراهيم. (٢٠١٩). التخطيط والاستثمار في تنمية رأس المال البشري في ضوء رؤية 2030. مؤتمر

التنمية الإدارية في ضوء رؤية 2030، معهد الإدارة العامة، الرياض، ٧٧١-٧٩٢.

البدوي، أمل محمد حسن. (٢٠١٢). التوسع في التعليم الجامعي بمصر - بدائل مقترحة - (رسالة دكتوراه غير منشورة) جامعة القاهرة.

البرقاوي، مروان عبد الله. (٢٠٠٦). خصخصة التعليم العالي في الأردن - دراسة تحليلية نوعية - (رسالة دكتوراه غير منشورة). الأردن.

الحبيبي، علي؛ والسيد، بطرس؛ وعبد المنعم، هدى. (٢٠١٣). الخصخصة: مقومات الإخفاق والنجاح - نماذج من التجارب

العالمية - المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، مصر المجلد ٢٧ (٤) ٣٩٥-٤٣٠

- الحرابي؛ أمل؛ والزهراني، صالح.(٢٠١٦).تصور مُقترح للخصخصة في التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية في ضوء تجارب بعض دول أخرى. مجلة كلية التربية، جامعة بنها.١٠٦(١) ٢٠٥-٣٠٠ أبريل.
- الحسن، حسين والعسيري أحمد.(٢٠١٩) مراكز البحوث والدراسات السعودية ودورها في تحقيق رؤية 2030.مركز البحوث والتواصل المعرفي. وكالة الأنباء السعودية، الرياض.
- حسين، حسن علي.(٢٠١٢).المتطلبات الأساسية لنجاح برنامج الخصخصة. مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، العراق، ٢٠(١)٧٠-٨٩.
- حمد، أميرة محمد حشمت(٢٠١٠).الخصخصة في التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل.(رسالة دكتوراه غير منشورة).جامعة عين شمس.
- حمد، أميرة محمد حشمت.(٢٠١٠).الخصخصة في التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل - دراسة ميدانية مقارنة - (رسالة دكتوراه غير منشورة).جامعة عين شمس .
- حمرون، ضيف الله.(٢٠١٨) مُتطلبات الاستقلال الذاتي للجامعات السعودية الناشئة. مجلة العلوم التربوية بجامعة الملك سعود، ٣٠(٣) ٤٥٣-٤٧٨.
- حمرون، ضيف الله.(٢٠٠٩) التغيير في سياسة ونظم مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية - رؤية مُستقبلية - مجلة كلية التربية بجامعة الأزهر.(١٤٣) الجزء ٣، ٢-٤١.
- الرباعي، زهير علي.(٢٠١١).خصخصة التعليم الجامعي في الأردن -دراسة ميدانية- مجلة كلية التربية بالإسماعيلية.(٢١). رجب، هشام(٢٠٠٠)، دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في تمويل الصناعات الصغيرة في مصر.(رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة عين شمس.
- الزهراني، علي عبدالقادر.(٢٠١٩).معوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء رؤية 2030 من وجهة نظر القيادات الأكاديمية. المجلة الدولية التربوية والمتخصصة، ٨(١١).
- الشريف، لؤلؤة محمد.(٢٠١٨).مبررات ومحاذير خصخصة التعليم العالي-تصور مُقترح-مجلة كلية التربية-جامعة أسيوط، ٣٤(١١)، ١٢٨٨-١٢٥٢.
- الشعراوي، شرين حسين.(٢٠١٠).خصخصة التعليم الجامعي وتكافؤ الفرص في مصر.(رسالة ماجستير غير منشورة) - جامعة المنصورة - كلية التربية، فرع دمياط.
- الصالح، محمد(٢٠١٨).التعليم الجامعي - الهوية ومتطلبات التنمية-المؤتمر الثامن عشر للجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية. الرياض.
- صعب، غريتا،(٢٠١٨).الخصخصة-تأريخها ودورها في تحريك الاقتصاد العالمي. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر. بيروت: لبنان.

محمد الثبيتي: خصخصة التعليم الجامعي في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030....

- عبد الرحيم، سالي مصطفى.(٢٠١٠). أثر مشاركة القطاع الخاص في تحسين جودة الخدمات التعليمية بالتطبيق على الجامعات الحكومية المصرية.(رسالة ماجستير غير منشورة). أكاديمية السادات للعلوم الإدارية.
- عبد العزيز، لميا صبري.(٢٠١٥). معالجة الصحافة المصرية لقضية خصخصة التعليم العالي في مصر.(رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة المنوفية.
- عبد المجيد، محمد سعيد (٢٠٠٠). الأبعاد الاجتماعية والسياسية للتشريعات القانونية - دراسة تطبيقية علي بعض قوانين مرحلة الخصخصة،(رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة طنطا.
- عبدالرزاق، فيفر محمد.(٢٠٠٢). مكونات العلاقة بين الصحة النفسية والاتجاه نحو الخصخصة لدى عينة من عمال الصناعة،(رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة عين شمس.
- عبدالمجيد، رباب سعد.(٢٠١٤). دور القطاع في ظل تعيُّر دور الدولة. مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بور سعيد، (٣)٦٢٢-٦٠٥.
- العتيبي، حسناء بلج(٢٠١٨). تجارب بعض الدول المتقدمة (أمريكا، بريطانيا، اليابان، أستراليا) في تمويل التعليم العالي وسبل الاستفادة منها. مجلة العلوم التربوية والنفسية، ٢(٢٥).
- العتيبي، منصور حمود.(٢٠١٧) خصخصة خدمات الجامعات السعودية في ضوء التجارب العالمية.(رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية)، جامعة الملك سعود.
- العصفور، عهد.(٢٠١٥). مبررات توجّه الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي نحو خصخصة التعليم العالي. منتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية الاستثمار في التعليم العالي. الدوحة.
- الغامدي، حمد.(٢٠١٩). تحسين القدرة التنافسية للجامعات الناشئة وفق متطلبات خصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: تصور مقترح. المجلة الدولية التربوية المتخصصة، ٨(٩). ٨٤-٩٧.
- فرغلي، الاء(٢٠١٣). خصخصة البرامج الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي.(رسالة ماجستير منشورة). جامعة طيبة.
- القرني، عبدالله أحمد.(٢٠١٧). الشبكات الاجتماعية مقارنة لرأس مال اجتماعي جديد وفق رؤية المملكة 2030. مؤتمر "نحو مُجتمع إيجابي- وفق رؤية المملكة 2030، جامعة القصيم.
- محمد، عبدالمنعم؛ وجمعة، سعيد.(٢٠١٠). أشكال الخصخصة وضوابط تطبيقها في التعليم. الجمعية المصرية للتربية والمقارنة، كلية التربية - جامعة بني سويف. ١٧٣-١٨٣.
- محمد، محمد حشمت.(٢٠١٠). الخصخصة في التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل-دراسة ميدانية مقارنة-(رسالة دكتوراه غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة عين شمس.
- مطواع، أثمار.(٢٠١٨). مفهوم ووعي الشباب السعودي برؤية المملكة 2030-دراسة ميدانية على طلاب جامعة الملك عبدالعزيز-مجلة جامعة الملك عبدالعزيز للآداب والعلوم الإنسانية، ٢٦(٣)١٧٣-١٩١.
- المطلق، تركي.(٢٠١٧). الاستثمار المعرفي وعلاقته ببناء الميزة التنافسية للجامعات الناشئة بالمملكة العربية السعودية. مجلة

مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد (١٤)، العدد (٢)، (ربيع ثاني ١٤٤٢هـ، ديسمبر ٢٠٢٠م)

العلوم التربوية والنفسية، جامعة البحرين، ١٨(٣)، ٢٦١-٢٩٩.

- المغربي، عبد الحميد؛ ومرزوق، عبدالعزيز. (٢٠١٦). دراسات إدارية معاصرة. خوارزم العلمية للنشر: السعودية.
- ناصر، إسماعيل حسين. (٢٠١٧). الاستثمار الخاص في التعليم العالي-العراق حالة دراسية-(رسالة ماجستير غير منشورة) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة القادسية، العراق.
- هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، نظام الجامعات. مرسوم ملكي م/٢٧ بتاريخ ٢/٣/١٤٤١هـ.
- وثيقة برنامج التخصيص. (خطة التنفيذ ٢٠٢٠). أحد برامج تحقيق رؤية المملكة 2030، ٧-١٠.
- وثيقة رؤية المملكة العربية السعودية 2030. (٢٠١٦). ص ٦٢ - ٦٣.

- Altbach, P. G., & Knight, J. (2017). The internationalization of higher education: Motivations and realities. *Journal of studies in international education*, 11(3-4), 290-305.
- Saves E.S.,(1989). *Privatization The Key To Better Government*, Chat Ham House Publishers ,N.V.,P.3.
- Nair & shah.(2016) *Privatization in higher education in India a reflection of issus a global perspective on private higher education: page / 57-168* mohsoodsahah and chenicheri Sid nair.
- Abrol .(2016).*International journal of educational administration issn 0976-5883 volume8 . number (1) pp,1-6* <http://www.ripublication.com>.
- Weissmann. Slate is a daily magazine on the web <https://slate.com>
- Neroux & Pedrowatand ,(2015) *Unesco Working Papers on Education policy Published in by the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization 7, place de Fontenoy, 75352 Paris 07 SP, France.*
- Laleh Jamshidi,(2012).*develop prenatal patterns of privation in higher education a comparative study December volume (64),issue ,pp 780-803.*
- Sammi Bajaj,(2012) . *Privatization of Higher Education – Aboon or Aban-URESS . vol,2 Issue 1 , july. Available At :http; www.euroasiapub.org .*
- Mahonwar. And Rajavt,(2012) . *Privation of Higer Education in India International Educational E-Journal "Quarterly" Issn Vol (1) Issuoll.*
- Pawan Agarwal,(2010). *Privatization and Internationalzation of Higher Education in the Countries of South Asia –An Empirtal Analysis, First Drefit,Indian Council for Research on International Economic Relation.*
- Huang, F.(2018).*Higher education financing in Japan:Trends & challenges. International Journal of Educational Development, 58, 106-115.*